Vol. 4, No. 3 (2021) E-ISSN: 2637-0271

International Social Science and Humanities Journal
مجلة القيم للعلوم الإنسانية والاجتماعية العلمية

مخاطر الائتمان وتسييره في المصرف التقليدي والإسلامي: دراسة وصفية مقارنة في مصرف مانديري ومصرف BRI التقليدي والإسلامي في كيديري

[THE RISKS OF LOAN AND ITS MANAGEMENT IN CONVENTIONAL AND ISLAMIC BANKS: A DESCRIPTIVE COMPARATIVE STUDY OF MANDIRI AND BRI CONVENTIONAL AND ISLAMIC BANKS IN KEDIRI]

[1]ATIA MIHOUB BASHIR AL-AMIN
alaminn0302@gmail.com
***[1]BURHAN DJAMALUDDIN**
burhandjamaluddin068@gmail.go.id
IKA YUNIA FAUZIA
ika.yunia@perbanas.ac.id
MUHAMMAD LATHOIF GHOZALI
lathoif@uinsby.ac.id
SIRAJUL ARIFIN
sirajul.arifin@uinsby.ac.id

[1]Sunan Ampel State Islamic University, Surabaya Indonesia.

*Corresponding Author

ABSTRACT

The study aims at investigating methods of managing the risks of loan at Mandiri and BRI Islamic and Conventional Banks in Kediri. The study employs a qualitative and comparative method, using interview and documentation as techniques for data collection. The study was focused on two Islamic banks; Mandiri Islamic and BRI Islamic and two conventional banks; Mandiri conventional and BRI conventional. The study arrives at a number of conclusions, the summary of which is that the conventional banks conduct the loan risk management through their bank committees, and in case of late, or failure to make payment by the customers the conventional banks assess the customers by monitoring the legal lending limit. And Islamic banks manage the risk of loan through a committee consisted of a manager and board of commissioners and the Shari'ah risk control committee, with the help of Shari'ah board of supervisors.

Keywords: Risks of loan, Risks management, Conventional banks, Islamic banks.

ملخص البحث

هدفت الدراسة لمعرفة طرق تَّسْيِيرِ مصرف مانديري ومصرف BRI الإسلامي والتقليدي لمخاطر الائتمان، واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي والمقارن، وطريقة جمع البيانات هي المقابلة والوثائق، ومجال تطبيق الدراسة: المصرفين الإسلاميين: مانديري شريعة و BRIشريعة، والمصرفين التقليديين: مانديري وBRI، توصلت الدراسة إلى عدة النتائج، وملخصها أن

المصارف التقليدية تقوم بتَّسْيِيرِ مخاطر الائتمان عن طريق لجان بالمصرف ففي حالة حدوث تأخر أو امتناع عن السداد من العميل يتم اتخاذ عدة بدائل محددة، وتقيّم المصارف التقليدية وضع العملاء بمراقبة حد الإقراض القانوني. وتقوم المصارف الإسلامية بتَّسْيِيرِ مخاطر الائتمان عن طريق لجنة تتكون من مجلس الإدارة ومعه مجلس المفوضين وكذلك لجنة مراقبة المخاطر الشرعية، بالاستعانة بهيئة الرقابة الشرعية .

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، تسيير المخاطر، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية.

المقدمة

تساهم المصارف بنوعيها الإسلامي والتقليدي مساهمة كبيرة في دوران عجلة الاقتصاد الوطني بما تلعبه من دور الوساطة المالية فهي تربط بين صاحب التمويل ورأس المال وأصحاب العمل وتحريك الموارد المالية في المجالات المتنوعة إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام الفائدة والقاعدة الإقراضية في استقطاب أموال المودعين أو عند منح التمويل للمستثمرين، في حين أن المصارف الإسلامية تختلف عن هذه الممارسة فلها آلياتها الخاصة فهي تهتم بقواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، ولا تتعامل بالفائدة أخذاً ولا عطاءاً، في إندونيسيا ظهرت المصارف الإسلامية بناء على اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لعام 1992م بشأن تنظيم المصارف في هذه اللائحة تم تنظيم عمل الخدمات المصرفية الشرعية مع البنوك التقليدية فيما كانت الخطوة الثالية تعديل اللائحة بموجب القانون رقم 10 لعام 1998م الذي منح الفرصة لفتح مصارف إسلامية مستقلة لأول مرة في إندونيسيا وكان مصرف معاملات أول مصرف إسلامي مستقل، وفتحت عدة مصارف إسلامية مستقلة أخرى منها مصارف مانديري ومصرف BRI وفروع ونوافذ أي أقسام للخدمات المصرفية الإسلامية تتبع المصارف التقليدية وأخيرا تم تعزيز وجود الصيرفة الإسلامية بالقانون رقم 21 لعام 2008م. من بين أهم المصارف الإندونيسية التي لها جانبان مستقلان تقليدي وإسلامي، نرصد مصرف مانديري التقليدي الذي تأسس في 2 أكتوبر 1998 بينما كان مانديري الإسلامي قد تأسس في 31 يوليو 1999 فيما تأسس مصرف BRI التقليدي في 18 ديسمبر 1968 وأخيرا تأسس مصرف BRI شريعة في 19 ديسمبر 2008 (الوثائق:2020).

من جهة أخرى يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف للأفراد والمؤسسات في كافة المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية المختلفة لكي تتمكن هذه المؤسسات من ممارسة عملياتها وأنشطتها، إذ أن الائتمان يشمل القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للزبائن مقابل تسديدها في المستقبل، ويعد الاستثمار المالي للمصارف أيضاً من أهم المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين

معها، وكذلك المهتمين بدراستها ذلك أن الاستثمار المصرفي يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة. والائتمان المصرفي هو علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد (الجزائري، 2008: 69).

من جهة أخرى من الأهمية بمكان الاعتراف أولاً بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعًا لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة؛ لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضًا، لذلك فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضًا فيعمد إلى تحليل قدرة المقترض على السداد، ومن هنا يجب أن تشكل أقساط السداد (الشهري، الربع السنوي، النصف السنوي، السنوي) وكذلك الأرباح التي سيتم تحقيقها من قبل المصرف عبئًا ممكن الاحتمال لا يؤدي إلى إخلال بتوازن المقبوضات والمدفوعات المستقبلية للمقترض.

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، وأن السبب الرئيسي وراء حدوث مخاطر الائتمان هو المقترض بسبب عدم استطاعته رد القرض وهي لا تقتصر على الاقراض فقط وإنما تمتد لتشمل نشاطات أخرى كالتمويل التجاري وعمليات الصرف الأجنبي (عباس،2011: 50).

بالنظر للدراسات السابقة وجد الباحث بعض الدراسات التي تتشابه مع دراسته لكنها ليست مطابقة معها تماما، ولذا أراد أن يكمل النقص في الجوانب التي لم تهتم بها الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وعلى سبيل المثال وجد الباحث دراسة (بوعلي، 2015) بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة"، ويرى الباحث أن الدراسة السابقة درست بشكل مقارن إدارة المخاطر المصرفية بشكل عام لكافة المخاطر من خلال افتراض فرضيات علمية، وكذلك نجد دراسة (اقبال، 2016) بعنوان "إدارة المخاطر للمصرف الإسلامي (الشرعي) في إندونيسيا"، وتبين من نتائجها إن إدارة المخاطر في البنوك الشريعة لديها شخصية مختلفة عن البنوك التقليدية يرجع ذلك أساساً بسبب وجود أنواع من الخطر الخاص بالبنوك التي تعمل بطريقة الشريعة، لكن تلك الدراسة لم تقم بمقارنة بين نموذج من المصارف التقليدية ومقابل له من المصارف الإسلامية كما هو الأمر في هذه الدراسة. وكما في دراسة (أحمد،2011: 14) وجد أن المصارف الإسلامية نظراً لمشاركتها في خسائر بعض العمليات تبعاً لنوع العقود فهي تقوم بالدور الذي تحجم عنه البنوك التقليدية في تقديم رأس المال للمخاطر لذا فإن إدارة المخاطر على حساسية عالية في المصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية، فعليها أن تتابع من ناحية نوعية تطور النشاطات والقطاعات الاقتصادية، حيث أن الخطر لا ينحصر فقط في إدارة الأموال؛ ولكن في اختيار شركائها في المشاريع، وما هي حدود هذا الاختيار، هذا بالإضافة إلى الإشراف على الاستثمار ومتابعته ومراقبته.

وعلى ضوء هذه البيانات من الدراسات السابقة تبرز مشكلة محددة وهي أننا نلاحظ الدور الاستثماري التنموي للمصرفية الإسلامية من خلال التمويل الإسلامي والذي يختلف عن عمليات الإقراض والاقتراض الذي تطبقه البنوك التقليدية، فالاستثمار الفعلي المباشر في المشروعات ومنها المشاريع في إندونيسيا يقود إلى تنمية سريعة وفعالة، لكن لا يخلو الأمر من عقبات ومخاطر حيث تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر ائتمانية من نوع مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون وقيامهم بعدم الوفاء بالالتزامات، وعدم السداد للمصرف في عميلات مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة، ومن أشكال عدم السداد ما يكون في صورة الصكوك التي قد يعجز العملاء عن الوفاء بها وهو ما يعرف بمخاطر الصكوك الإسلامية.

وبعد هذا المقدمة يمكن القول أن هذه الدراسة تهتم بموضوع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وكيفية مواجهتها وإدارتها، وبعبارة جامعة تَّسْيِيرِها، حيث أن النظام المصرفي في كثير من بلدان العالم وخاصة الإسلامية، ومنها إندونيسيا يتميز بالتنوع فنجد إلى جانب المصارف التقليدية نوعاً آخر من المصارف عرف بالمصارف الإسلامية لها هيكلتها المالية الخاصة بها، وكذلك لها صيغ وأساليب تمويلها القائمة أساساً على عدم قبول العمل بالربا في معاملاتها، وبالتالي لقد رأينا من المفيد دراسة مخاطر التمويل مبينين قدر الإمكان أوجه الاختلاف والتشابه في صيغ وأساليب تمويل كل نظام وكيفية مواجهته للمخاطر الائتمانية وكيفية إداراتها، وفي هذا الصدد كان الاختيار قد وقع على مصارف وهي: مصرف ماندیري ومصرف BRI التقليدية والشرعية بمدينة كيديري في منطقة جاوى الشرقية.

استخدمت الدراسة المنهج الكيفي والمنهج المقارن لأنهما الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة كون الدراسة تحتاج لتجميع بيانات وصفية يتم على ضوؤها المقارنة، إذ يمكن المنهج الكيفي من جمع المعلومات المرتبطة بالمشكلة، والتعرف على الوسائل والطرق لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والتقليدية، وكذلك بين المصارف الإسلامية فيما بينها، ويمكن تعريف المنهج الكيفي بأنه: المنهج المعتمد على طريقة الجمع المتأني والدقيق لجميع المعلومات والسجلات والوثائق المتوفرة والمتعددة في نفس موضوع الدراسة، ويطبق هذا المنهج عند تحقيق هذا الهدف وهو وصف الظاهرة لتوضيح العلاقة ومقدارها واستنتاج الأسباب الكاملة وراء سلوك معين (أربيعة،2021: 21). في الجانب المنهجي المكمل استخدم الباحث المنهج المقارن الذي يمكن تعريفه بأنه ذلك المنهج الذي يمثل أحد الأدوات الدراسية التي تسعى إلى استخراج مفاهيم دراسية من نصوص منهجية، تعتمد على عمليّة التحليل الفكري، والمعرفي القائم على معرفة أنماط الدراسات المستخدمة في مجالٍ محددٍ، ويمكن أن يعتمد على المنهج التاريخي للمقارنة أو المنهج التجريبي أن البعض ذهب إلى أن المنهج المقارن هو منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة، والعناصر المتغيرة لظاهرة، ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان أو مكان (صليبا،1987: 497).

بالنسبة لمصارد البيانات في هذه الدراسة فهي تشمل البيانات المحصلة من المصارف التي حصل الباحث عليها أي من الدراسة الميدانية وهي مصارف: ماندیري ومصرف BRI في كيانها الإسلامي والتقليدي، وهي المصادر التي يكون اتصال الباحث بها بشكل مباشر وفي وسائل جمع البيانات استخدم الباحث وسيلة المقابلة التي كانت مع المسؤولين بالمصارف محل

الدراسة في مدينة كيديري التي تقع في إقليم جاوا الشرقية بإندونيسيا وكذلك الاطلاع على الوثائق وأهمها التقارير السنوية المنشورة لهذه المصارف، وبالنسبة لتحليل البيانات اعتمد الباحث الطريقة التحليلية المقارنة والطريقة الكيفية للبيانات المجمعة بوائل المنهج الكيفي.

تعريف المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي

عرف المصرف التقليدي بأنه منشأة تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين الاستثمار الذي يسعى للبحث عن رؤوس الأموال، وعليه يمكن القول بأن المصرف التقليدي هو وسيط مالي (مقترض) أو تاجر ديون (*Ahmed*, 2009:34)، كما تعرف بالمصارف التجارية وهي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تزاول عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل أو الخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات إلى جانب القيام بالعمليات والخدمات المصرفية المتعددة الأخرى بما يساهم في تسيير المعاملات لأفراد ومؤسسات المجتمع (المغربي،2004: 62).

وفقاً لقانون جمهورية إندونيسيا رقم 10 لعام 1998م بشأن تنظيم عمل المصارف وفيه يشكل تنظيم المصارف حلقة مهمة حدد وعرّف القانون المصرف بأنه كيان تجاري يجمع الأموال من المجتمع في شكل الودائع وتوزيعها على أفراد المجتمع في الداخل على شكل الائتمان وغيرها من الأشكال من أجل تحسين مستويات المعيشة لكثير من الناس بقدر الإمكان (*Kasmir*, 2012:13).

أما المصرف الإسلامي فهو مؤسسة مالية مصرفية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية، وهو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال، بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية، تلتزم بقاعدة الحلال والحرام (الكبيسي،2005: 56) ويمكن القول بأن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات نقدية تعمل على حساب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفها فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المهنية وأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصادياتها (الحضيري،1994: 174).

تاريخياً كانت بداية الصيرفة الإسلامية في صورة بنوك إدخار محلية عام 1963 في مصر بمحافظة الدقهلية بمركز ميت غمر، وتقوم علي نبذ التعامل بالفائدة، واستوحت فكرتها من بنوك التوفير الشعبية الألمانية، وذلك لتوظيف وفورات القطاع ذوى الدخل المنخفض والمتوسط، واستمر ذلك النموذج الذي تبناه الدكتور أحمد النجار رحمه الله بمصر قرابة ثلاث سنوات، وتمخضت تلك التجربة عن ولادة بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 كبنك لا يعمل بنظام الفائدة أخذاً أو

عطاءً ويتحمل عبّء الدور الاجتماعي، ثم بنك دبي الإسلامي عام 1975 ومنذ ذلك التاريخ أخذت البنوك الإسلامية في نمو أذهل القائمين عليها فضلاً عن المراقبين (المغربي،2004: 69).

المخاطر المصرفية

المخاطر في اللغة مأخوذة من كلمة خطر، وهذه الحروف الثلاثة هي أصلان لمعنيين، أحدهما: القَدْر والمكانة، والثاني: اضطراب الحركة (ابن فارس،1979: ج2،199) والمخاطرة في الاصطلاح الاقتصادي هي احتمال لوقوع خسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل القصير أو الطويل. بالنسبة للمخاطر المصرفية يرى البعض في بيان مفهومها بأنها تلك التي ترتبط عموما بالخسائر المالية، والتي يتم وصفها بدقة أكبر على أنها عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل، ويعتبر الخطر جزء لا يتجزأ من عمل البنك، ومن أجل تحقيق عوائد الملاك فلا بد أن يتحمل بعض المخاطر مثال ذلك أن طبيعة عمل البنك هي تحويل الآجال ويرتبط بذلك مخاطر سيولة ومخاطر الائتمان وغيرها (قندوز،2020: 11).

في الفقه الإسلامي عرفت المخاطرة بالمراهنة ومنهم من عرفها بأنها التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر، ويقال: خاطر بنفسه، أي: فعل ما يكون الخوف فيه أغلب (البركتي، 2003: 88). وقد ذكر الإمام ابن القيم الجوزية في هذا المعنى "المخاطرة مخاطرتان، مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل" (الجوزية: ج5، 789). وهناك عدد من أنواع المخاطر التي يجب أن تديرها البنوك:

1. مخاطر الائتمان: وهي مخاطر التمويل ويتم تعريف مخاطر الائتمان على أنها المخاطر التي تنشأ نتيجة الفشل في أداء المستحقات حيث يلتزم الطرف المقابل بالتزاماته أو مخاطر الخسارة تتعلق بإمكانية فشل الطرف المقابل للوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق. ومخاطر الائتمان يمكن حدوثها من الأنشطة الوظيفية البنكية المختلفة مثل الائتمان (توفير الأموال) وسندات الخزانة والاستثمار، وتمويل التجارة، وهذا هو مسجلة في الكتاب المصرفي والكتاب التجاري (*Timorita*,2009) ويعرّف الائتمان بأنه:" الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (عفانة،2015: 13).
2. مخاطر السوق (مخاطر السوق): تحدث المخاطر التي تنشأ بسبب الحركات المتغيرة السوق (الحركة المعاكسة) من المحفظة التي يملكها البنك، والتي يمكن أن تضر البنك. ومن متغيرات السوق في هذه الحالة تغير أسعار الفائدة والقيم التي تشمل اشتقاق التبادل من النوعين الرئيسيين من مخاطر السوق، وهما التغيير في سعر الصرف، ومخاطر السوق، ومن بين أمور

أخرى نجد الأنشطة الوظيفية للبنك مثل أنشطة الخزانة والاستثمارات في الأوراق المالية والأسواق المال والمشاركة في المؤسسات المالية الأخرى، وتوفير الأموال (القروض والأشكال المماثلة)، وأنشطة التمويل والإصدار الدين وأنشطة تمويل التجارة.

3. المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر التي تسببها أمور أخرى لها علاقة بعمليات التشغيل مثل عدم كفاية العمليات الداخلية، والأخطاء البشرية، وفشل النظام، أو أي مشاكل خارجية تؤثر على عمليات البنك. ومخاطر التشغيل متأصلة في الأنشطة الوظيفية لكل بنك، مثل الأنشطة الائتمانية، والخزينة والاستثمار، والعمليات والخدمات، والتمويل التجارة والتمويل وأدوات الدَين، والتكنولوجيا ونظام المعلومات ونظم المعلومات الإدارية وإدارة الموارد البشرية.
4. مخاطر السيولة (مخاطر السيولة): وتنتج المخاطر، من بين أمور أخرى عن عدم قدرة البنوك على الوفاء بالمطلوبات المستحقة عليها، ويتم تصنيف مخاطر السيولة على النحو التالي:

أ. مخاطر السيولة في السوق، وهي المخاطر الناشئة عن عدم وجود قدر كافٍ من النقد، بسبب عدم ملاءمة ظروف السيولة في السوق أو اضطرابات السوق (انقطاع إمدادات السوق).

ب. مخاطر السيولة المالية، أي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم توفر لدى البنك القدرة على سحب أصوله أو الحصول على التمويل من المصادر المختلفة من الصناديق الأخرى.

5. المخاطر القانونية: المخاطر الناجمة عن نقاط الضعف في الجوانب القانونية وضعف الجوانب القانونية يعود جزئياً إلى الدعاوى القضائية، لغياب التشريعات التي تدعم أو تضعف الارتباط مثل عدم استيفاء المتطلبات القانونية للعقد.
6. مخاطر السمعة: وهي المخاطر التي ترجع جزئياً إلى وجود المنشورات السلبية ذات الصلة مع أنشطة الأعمال المصرفية أو التصورات السلبية للمجتمع نحو البنك.
7. المخاطر الاستراتيجية: وهي المخاطر التي ترجع جزئياً إلى إنشاء وتنفيذ الاستراتيجيات للبنك بشكل خاطئ أو غير مناسب أو اتخاذ قرار تجاري غير لائق أو عندما تكون البنوك أقل استجابة للتغيرات الخارجية.
8. مخاطر الامتثال: وهي المخاطر التي تسببها البنوك التي لا تمتثل أو لا تنفذ القوانين واللوائح وغيرها من الأحكام المعمول بها. ويتم إرفاق ممارسة مخاطر الالتزام بمخاطر البنك المرتبطة بالتشريعات وفي سياق تنفيذ إدارة المخاطر يتم تنفيذ المبادئ التوجيهية والتي تقدم فقط للبنوك التقليدية، على الرغم من أن اللاعب في الداخل من الأعمال المصرفية العالمية والوطنية ليست مجرد بنك تقليدي بل توجد مصارف أخرى (*Timorita*,2009).

المخاطر المصرفية الائتمانية

تعرف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة لفشل النظراء في الوفاء بالتزاماتهم، أي التي يمكن أن تنشأ نتيجة الأنشطة الوظيفية للبنك (مثل الإقراض والاستثمار وخدمات التمويل التجاري المسجلة في دفاتر البنوك) أو نتيجة ضعف أداء المدين بحيث لا يفي بالتزاماته كما هو متفق عليه في العقد (*Ramadiyah* 2014: 203). كما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (صالح،2009، 3). في المصارف الإسلامية مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن فشل العميل أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك وفقًا للاتفاقية المتفق عليها، تميز المصارف الشرعية بين نوعين من التخلف عن السداد، هما: العملاء القادرون (التقصير المتعمد) وغير القادرين على سداد (التقصير بسبب الإفلاس) فلا يستطيعون سداد ديونهم لأسباب تعترف بها أحكام الشريعة الإسلامية (رستم،2013: 57). أما صور المخاطر الائتمانية فهي:

1. المخاطر المتعلقة بالعميل: وتتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.
2. المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
3. المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلاً مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.
4. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات، كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.
5. المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر

وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان لتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6. المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية (بهاء الدين، 2018: 23).

تسيير (إدارة) المخاطر للمصارف

بداية فضّل الباحث استخدام مصطلح تسيير عن مصطلح إدارة؛ لأن التسيير هو التصرف المركز لمواجهة حالة معينة، وعلى كل حال إذا وردت عبارة إدارة من بعض المراجع أو الباحثين في هذه الدراسة إنما يراد بها نفس المعنى وهو التسيير، وعموما ينظر لإدارة المخاطر على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى (حماد، 2003: 51).

وعرفت إدارة المخاطر بأنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب (سلام وموسى،2007: 55). وتصف الباحثة دليلة بوعلي إدارة المخاطر بأنها النشاط الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة، وتهدف إدارة المخاطر إلى:

1. درء الخطر أو الوقاية من عواقبه، والعمل على عدم تكراره.
2. التقليل من حجم الخسائر عند حدوثها.
3. دراسة أسباب حدوث كل خطر لمنع حدوثه مستقبلاً (بوعلي،2015: 15).

وتاريخياً بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات من القرن العشرين ومر المصطلح بمراحل ارتبط فيها بمفهوم التأمين ولعل أبرز المحطات أنه في عام 1932م، تم تأسيس معهد في مدينة نيويورك عرف بمعهد أبحاث المخاطر، وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت عن طريق تغيير كبير في مناهج الدراسة، ومن هنا ظهر علم أو فرع من فروع الإدارة له علاقة وطيدة بالاقتصاد، وقام على فكرة أساسية وهي أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها أن تقوم بتقييمها وتفاداها بأقل خسائر، وأن تعمل على التقليل من تأثيرها

إلى أدنى حد، وفي عام 1975م انتشرت إدارة المخاطر وتأسست مجلة تديرها وتنشرها جمعية إدارة المخاطر والتأمين بأمريكيا اسمها إدارة المخاطر، ويقوم المعهد كذلك بمنح دبلوم يسمى إدارة المخاطر (قندوز،2018: 111- 112).

لإدارة المخاطر دواعي وجود حيث تعتبر إدارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يهتم بـ:

1. المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.
2. إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
3. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
4. العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المؤسسة، ومدير إدارة المخاطر.
5. تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.
6. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها، وذلك بغرض منع إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
7. حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها (بن علي، 2010: 335).

وهناك خطوات أُتفق عليها بأنها خطوات إدارة المخاطر للمصارف وهي:

1. تحديد المخاطر: من أجل القيام بعملية إدارة المخاطر لابد من تحديدها أولاً لنوعية المخاطر التي يتوقع أن تتعرض لها الصكوك الإسلامية سواء أكانت مخاطر عامة أم مخاطر خاصة، وكذلك تحديد مصدر تلك المخاطر سواء أكانت مخاطر ائتمان أو مخاطر سوق أو مخاطر تشغيل أو مخاطر شرعية، والوقوف على أسباب تلك المخاطر، كما يجب أن تتصف بالاستمرارية، وأن يتم فهم كافة المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى كل نشاط (بن علي، 2010: 335).
2. تقييم المخاطر: بعد تحديد مخاطر الصكوك الإسلامية ينبغي القيام بقياسها وتقييمها للوقوف على احتمالات الخسارة، مع ترتيبها وفقا لجسامتها، من حيث كونها مخاطر مرتفعة *High Risk*، أو متوسطة *Moderate Risk*، أو ضعيفة *Low Risk*، لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.
3. ضبط المخاطر: وذلك من خلال دراسة البدائل اللازمة للتعامل مع كل نوع من أنواع مخاطر المصارف الإسلامية، واتخاذ القرار اللازم باختيار البديل المناسب سواء بتجنب تلك المخاطر، أو توزيعها، أو قبولها والتعامل معها خاصة في حالة وجود إدارة جيدة لإدارة المخاطر، وعلى أية حال،، فإن المقارنة بين المنافع والتكاليف من جراء تلك المخاطر

هو المعيار الملائم في إتباع الأسلوب المناسب في التعامل مع المخاطر، فينبغي أن تفوق المنافع التكاليف المترتبة على مخاطر المصارف الإسلامية (بدران،2017: 70).

4. تنفيذ القرار: يتم بوضع الآليات اللازمة لتنفيذ البديل الملائم للتعامل مع المخاطر موضع التنفيذ.
5. مراقبة المخاطر: بما أن عملية إدارة المخاطر هي عملية مستمرة فلابد من القيام بمراقبة ومراجعة نتائجها، ونظراً لسرعة تغير البيئة المحيطة بالأعمال بظهور أشكال وأحجام من المخاطر منها غير متوقع لذا يستوجب الأمر العمل على اكتشاف أخطاء الإدارة إن وجدت في إدارتها السابقة أو الحالية لمخاطر الخدمات الإسلامية، ويصبح بعدها لدى المديرين القدرة على تصحيح هذه الأخطاء قبل أن تؤدي كوارث لا تستطيع المنظمة إدارتها أو الحد منها (بدران،2017: 70).

مخاطر الائتمان وتَّسْيِيرِها بمصرف ماندیري ومصرف *BRI* "الإسلامي والتقليدي" كيديري

أ. تَّسْيِيرِ المخاطر الائتمانية بمصرف ماندیري ومصرف *BRI* التقليديين

إن إدارة المخاطر هي سلسلة من الإجراءات والمنهجيات التي تستخدمها البنوك لتقييم وقياس ومراقبة المخاطر الناشئة عن أنشطة الأعمال المصرفية. ذلك أن مبدأ معرفة العملاء هو مبدأ يجب أن تطبقه وتقييمه وتراقبه البنوك حتى تضمن عدم وقوعها في دوامة الخطر، والذي يشمل فحص أنشطة ووضع العملاء وتحديد هويتهم، وكذلك مراقبة أنشطة معاملات العملاء التجارية، بما في ذلك الإبلاغ عن مخالفاتهم في التمويل واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذه الحالات.

ويقصد بتَّسْيِيرِ المخاطر بأنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها، والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها (بن العامر،2004: 467).

يقوم تَّسْيِيرِ المصرف للمخاطر من خلال الإدارة للمخاطر للحد منها على الأقل، يقوم المصرف بتقييم الخطر وقياسه بأدوات المصرف التي يمتلكها، وهنا وفي هذا الجزء لابد من التركيز على أهم جانبين هما تقييم الخطر ومواجهة الخطر الائتماني وتقييم الخطر هو تقييم الوضع المالي للعميل، والقدرة على الدفع في الوقت المناسب، والضمانات المقدمة منه، ويقوم المصرف التقليدي بعدة إجراءات تتضمن استراتيجيات أو طرق عمل تتمثل في تَّسْيِيرِ المخاطر الائتمانية، وعند سؤال الباحث لمسؤول مصرف ماندیري التقليدي عن هذه الطرق قال:

"إذا لم يدفع العميل الأقساط المفروضة عليه يتم التوقف في التعامل معه على الفور إذا كان لديه معاملات أخرى، ريثما يتم النظر في النواحي القانونية الأخرى، وقال المسؤول من أهم الإجراءات التَّسْيِيرِية إعداد تقرير بشكل دوري يصدر من هيئة الخدمات المالية الذي يظهر وضع العملاء الحاصلين على التمويل فيتم التقييم وفق هذه التقارير، وقال يوجد فريق

يعمل مع المصرف الرئيسي في تقييم وضع العملاء، وكذلك له اتصال مع المصارف الأخرى، وأن تَّسْيِيرِ المخاطر يتم بتقييم المخاطر وفق القدرة المالية وهو تحليل يستخدم لمعرفة قدرة العميل على سداد الائتمان، ووضع العميل الحالي، ويشمل تحليل رأس المال المطلوب لممارسة الأعمال التجارية، والسمعة ووضعها وتغييراتها، ووضع الضمانات الشخصية وغيرها وهي وسيلة للحماية من المخاطر المستقبلية التي قد تحدث في حالات التخلف للعميل عن السداد، على سبيل المثال حدوث سوء الائتمان فمن المتوقع أن يكون هذا الضمان قادراً على سداد الديون الائتمانية المتبقية"(مقابلة، 2020).

قال مسؤول مصرف مانديري "بأنه يتم فحص العميل من خلال نظام هيئة الخدمات المالية بالمصرف، وكذلك يتم التعامل عن طريق الخدمات الالكترونية لأنها توفر الخدمات والمعلومات المطلوبة عن العميل وقدرته، وذكر بأنه يوجد تنسيق بين فرع هذا البنك وبين المصرف مانديري الرئيسي في جاكرتا من حيث وجود لجنة لمراقبة المخاطر بشكل مستمر وأهمها مخاطر الائتمان".

وذكر "بأن العميل الذي يثبت عليه في أي فرع من فروع البنك وأيضا بعد التعاون مع المصارف الأخرى أي تقصير أو تجاوز يصعب عليه الحصول على تمويل جديد له من هذا الفرع، وأن البنك مانديري يقوم بتذكير العملاء بتوقيت السداد وفق ضوابط زمنية ومعايير صارمة وتوجد غرامات تأخير في حالة التأخر أو التهرب من الدفع".

كما ذكر "بأن البنك في حالة تأخر العميل عن السداد يقوم أولاً بالاتصال بالعميل ويقوم بمراجعة شاملة للأقساط والمعاملات التي يحتويها ملفه ومشروعه بالبنك". كما ذكر "أنه توجد استراتيجية مطبقة وفريق خاص (وهو فريق المخاطر) وذكر لنا بأن طبيعة عمل هذا الفريق تتميز بالسرية المطلقة، ونعتذر عن شرحها للباحث، وعن سؤال الباحث عن المخاطر المتعلقة بالمستثمر الخارجي هل توجد مخاطر معينة تتعلق بهم قال في الحقيقة لا توجد في فرعنا معاملات للمستثمرين الخارجين (الأجانب) وهي لا تكاد تذكر وهي قليلة ونادرة للغاية وإن وجدت فينطبق عليهم ما ينطبق على العملاء المحليين فيما يتعلق بتَّسْيِيرِ المخاطر بالإضافة لخصوصية كونهم أجانب"(مقابلة، 2020).

في تقارير بنك مانديري السنوية يجد الباحث أن هذا البنك تكون فيه عملية إدارة وتَّسْيِيرِ مخاطر الائتمان من جانبين الجانب الأول: قطاع البيع بالجملة ويكون بتحديد السوق المستهدف من خلال دليل المحفظة الذي يحدد تصنيف الصناعة (جذاب، محايد، انتقائي) وحدود الصناعة المناسبة، ويختار العملاء المستهدفين ويتم فحصهم من خلال معايير قبول الصناعة وغير ذلك، لاختيار أفضل عميل ممكن، تتمثل العملية التالية بإجراء تقييم مخاطر الائتمان باستخدام سلسلة من أدوات مخاطر الائتمان (تصنيف مخاطر الائتمان، وجداول البيانات، وما إلى ذلك) والتي تقررها الهيئة المالية بعد ذلك يتم اتخاذ قرار بشأن الائتمان (من خلال اجتماعات لجنة الائتمان) وبعد عملية صرف الائتمان يجب دائمًا تقييم مخاطر الائتمان وبالذات إخفاقات المدين المحتملة واكتشافها مبكرًا (تحليل الإنذار المبكر) باستخدام أدوات قائمة على المراقبة، وإذا أصبح المدين يمثل مشكلة حقيقية فيجب تنفيذ استراتيجية الحساب التي تشمل أنشطة التحصيل والاسترداد وإعادة الهيكلة، وبالنسبة

لقطاع التجزئة ونظرًا لأنه سوق جماعي فيتم تنفيذ عملية الائتمان بشكل تلقائي باستخدام بطاقة قياس مخاطر الائتمان بناء على معايير قبول المخاطر لكل منتج، ويتم معالجتها من خلال تدفق العمل الآلي (وثائق، 2019).

بينما يتم تنفيذ عملية مواجهة المخاطر الائتمانية في بنك ماندیري بطريقة المحفظة من خلال مراجعة جودة المحفظة، والتي يمكن أن تستمر مع عملية الجمع والاسترداد لتوقع تدهور ظروف الاقتصاد الكلي، ويتم إجراء تحليل محافظ البيع بالجملة والتجزئة من خلال عملية اختبار الضغط وتحليل الحساسية باستخدام سيناريوهات معينة للاقتصاد الكلي، عند توجيه الائتمان يعطي بنك ماندیري الأولوية دائمًا لمبدأ الحيطة من خلال وضع وظيفة تحليل الائتمان التي تقوم بها وحدة أعمال مستقلة ووحدة مخاطر الائتمان، ويسترشد بنك ماندیري دائمًا بسياسة الائتمان (*Kebijakan Perkreditan yang menjadi pedoman*) (*KPKD*) ومعناها سياسة الائتمان في بنك ماندیري، وفي إدارة المخاطر الائتمانية النهائية من الناحية التشغيلية تم تحديد هذه السياسة في شكل معيار إجراءات الائتمان *Prosedur kredit standar* (*SPK*) ودليل المنتج (وثائق، 2019).

عند تنفيذ إدارة المخاطر يتم تركيز الائتمان على وضع المدين، يراقب بنك ماندیري باستمرار حد الإقراض القانوني (*Batas pinjaman legal*) (*BMPK*) ومعناه هو الحد الأقصى لتوفير الأموال التي يسمح للبنك بتقديمها لمقترض معين أو مجموعة من المقترضين، وهو تطبيق حد الإدارة وحد سلسلة القيمة لمجموعات الأعمال الكبيرة، وبشكل عام يتم تنفيذ عملية الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان في بنك ماندیري من البداية إلى النهاية، ويتم دمجها من قبل وحدة الأعمال بوحدة عمليات الائتمان ووحدة إدارة مخاطر الائتمان وهو ما سبق التعرف عليه في الفصل السابق.

من حيث المبدأ يتم تطبيق إدارة مخاطر الائتمان في مستويات المعاملات والمحفظة، فعلى مستوى المعاملات يتم تطبيق مبدأ أربع نقاط (العيون الأربع) أي أن كل إنهاء للائتمان يشمل وحدة الأعمال ووحدة إدارة مخاطر الائتمان بشكل مستقل للحصول على قرارات موضوعية. يتم تنفيذ آلية مبدأ العيون الأربع من قبل لجنة الائتمان وفقًا لحدود السلطة حيث يتم تنفيذ عملية إنهاء الائتمان من خلال آلية اجتماع لجنة الائتمان، وتتم تغطية مخاطر الائتمان من المدينين والمنتجات وحجزها من خلال (*Cadangan Kerugian Penurunan Nilai*) *CKPN* ومعناه مخصص إضافي لخسائر انخفاض القيمة من أجل تنفيذ أحكام بيان معايير المحاسبة المالية التي تطبق بداية من سنة 2020. والتي يتم حسابها حاليًا على أساس *PSAK* 55 (اعتبارًا من 1 يناير 2020 إلى *PSAK* 71) ومراقبتها من خلال مؤشر تكلفة الائتمان (وثائق،2019).

بينما قال المسؤول في بنك *BRI* حين قام الباحث بإجراء المقابلة معه: "يتم التنسيق مع المصرف الرئيسي وفقًا للإجراء التشغيلي الموحد لتداول الأموال بهدف الإشراف المباشر على البنوك الخاضعة لسلطة الخدمات المالية *OJK*، وقال في حالة كشف أن سمعة العميل ليست جيدة بعد منح الائتمان فستكون هناك طريقتان للتسوية الائتمانية من خلال الاتصال والتسوية الودية، وهما إعادة الهيكلة أو التسوية التدريجية أو المجدولة، وفي حالة تأخر العميل عن الدفع فيتم إرسال

رسالة تحذير أولاً ثم التفاوض معه (حيث يقوم البنك هنا بالمفاوضات الودية والإقناع المنطقي، المبني على تعاون المقرض وتجاوب المقترض، لإيجاد حل لمشكلة التعثر) ثم إعادة الهيكلة أو الجدولة للدين معه، وقال يمكن التحكم في مخاطر الائتمان طالما أن العوامل الداخلية والخارجية يمكن أن تدعمها؛ ولكن سيكون من الصعب إذا كانت العوامل الداخلية تمثل مشكلة في حد ذاتها" (مقابلة،2020).

ضمن وثائق مصرف *BRI* يتم تسيير مخاطر الائتمان من خلال عملية مراقبة محفظة القروض وهي الوحدة المسؤولة عن مراقبة مخاطر الائتمان بالمركز الرئيسي لهذا البنك، تتم مراقبة المحفظة على أساس جودة الائتمان، والقطاع الاقتصادي وجغرافيا وحدة العمل المبتدئة، وما إلى ذلك. يتم أيضًا تقييم حدود مخاطر الائتمان بما في ذلك نسبة (*Non Performing Loan*): *NPL*، *CL* وهي النسبة بين إجمالي القروض المتعثرة وإجمالي القروض، تستخدم القروض المتعثرة لقياس قدرة البنك على التحكم في مخاطر الائتمان، وتشمل تكلفة الائتمان نسبة تغطية القروض المتعثرة، ودخل الاسترداد، ومعدل الاسترداد، وتتم السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال:

1. تأخذ قرارات الائتمان بعين الاعتبار جوانب تحليل الضمانات، والتي يجب أن تتوافق مع الحد الأدنى للقرض لقيمة القرض أو الحد الأدنى من تغطية القرض.
2. يصبح تقييم الضمانات أكثر توجيها من خلال تطبيق إدارة البيانات الإضافية.
3. أصبحت مخاطر الائتمان أكثر قابلية للإدارة من خلال التمويل المستدام (الخدمات المصرفية الخضراء) الذي يدمج المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في الجوانب الاقتصادية/ التجارية التي كانت تحدث، وبالتالي يمكن أن يأخذ التمويل في الاعتبار ممارسات الأعمال التي لا تضر بالبيئة، لمراعاة الجانب الاجتماعي والحكم الرشيد.
4. إجراءات تحسين جودة الائتمان من خلال إعادة الهيكلة.
5. إجراءات لتقليل خسائر مخاطر الائتمان من خلال تسوية الائتمان وتحسين الفواتير.
6. إجراءات الشطب للقروض المتعثرة.

بينما يقوم نظام الرقابة الداخلية بشأن تَّسْيِيرِ مخاطر الائتمان في هذا البنك *BRI* على الأسس التالية:

أ. مبادئ العيون الأربعة: الفصل بين وظيفة منشئ الائتمان وصانع القرار.

ب. فصل وحدات عمل البادئ الائتماني (الأعمال) مع وحدة عمل تحليل مخاطر الائتمان لقطاع الشركات.

ج. تطبيق نظام الموافقة على القروض لتحديد مخاطر الائتمان من خلال حساب *pemeringkatan Internal untuk CRR melihat risiko kredit*، *eringkat risiko kredit CRS* وكذلك قرار الائتمان الذي يتماشى مع *PDWK* (*mendelegasikan otoritas kredit*) ويعني قرار تفويض سلطة الائتمان بالبنك المتدرج.

د. تحديد مخصص خسائر اضمحلال القيمة تلقائيًا بناءً على نموذج داخلي لحساب كفاية مخصص مخاطر الائتمان بناءً على محفظة الائتمان لكل قطاع.

هـ. التكامل بين تجاوز حدود مخاطر الائتمان مع تقييم أداء وحدة العمل التجارية والفرد (وثائق، 2019).

ب. تَّسْيِيرِ مخاطر الائتمان بمصرف مانديري ومصرف *BRI* الإسلاميين

يقوم المصرف الإسلامي بعدة إجراءات ويتخذ استراتيجيات لمواجهة مخاطر الائتمان التي قد تحدث لديه، ومن خلال المقابلة التي أجرها الباحث مع مسؤول بنك مانديري شريعة قال فيما يخص هذا المصرف الإسلامي:

"إذا كان هناك تأخير في السداد فقد يؤدي ذلك إلى فرض غرامات على المتأخرين، ولكنها تقع ضمن غرامات متفق عليها لا تتعلق بمدد زمنية أي ليست كنظام الفائدة مثلا، وفي حالة وصول الأمور إلى درجة لا يمكن معها الاستمرار يتم اللجوء إلى أسوأ خيار وهو بيع أصول العميل في المزاد (الضمان) إذا كان العميل ممتنعا عن الأداء، وقال المسؤول: في كل الأحوال يتم إعادة هيكلة الائتمان أي إعادة تحليل الأنشطة التجارية للعملاء، بإعادة الجدولة وإعادة الهيكلة، ويقوم البنك بإجراء مكثف لجمع كل ما يتعلق بالعميل، وتقديم رسالة تحذير، وأخيراً القيام بالمزاد العلني، وقال المسؤول يتم التحكم في المخاطر عند إدارة البنك من خلال تطبيق قاعدة c5 (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الحالة)" (مقابلة،2020).

وقال المسؤول: "يتم اللجوء إلى إعادة الجدولة للعملاء الذين يكونون غير القادرين على سداد الأقساط بعد 90 يومًا إلى 180 يومًا ولكنهم ما زالوا قادرين حسب مركزهم المالي ولديهم أموال كافية، فيتم إعادة جدولة أموالهم التمويلية، ويتم الإجراء من طرف لجنة التمويل المتعثر للتعامل مع هذا الأمر بتمديد موعد سداد أقساط التمويل، وتُقدم تسهيلات إعادة الجدولة، هذا التصرف يخص العملاء الذين يتمتعون بحسن نية ولديهم سلوك جيدة".

عموماً الجدولة تعني إعطاء فرصة للعميل أو المشروع لاستعادة نشاطه وحيويته، من خلال منحه فترة سماح يؤجل البنك خلالها عبء سداد الدين وفوائده، فيتم منح تسهيلات للعميل المقترض، واعطائه الفرصة لإعادة تنظيم أعماله، ليتمكن من تحقيق عائد مناسب لسداد ديونه بعد تقديم طلب من العميل ويتم التفاوض مع العميل على خطة إعادة الجدولة، ثم يتم الوصول إلى الصياغة النهائية لعقد جدولة الدين وفقا للشروط الواردة (خلايفية،2016: 85).

كما ذكر المسؤول في أثناء المقابلة "يتم إجراء فحص المسار للعملاء بالاطلاع على سجلات عملاء التمويل المحتملين، ما إذا كان العميل المحتمل قد تقدم بطلب للحصول على تمويل في بنك أو مؤسسة مالية أخرى، ونرى ما إذا كان تمويل العميل المحتمل في بنك أو مؤسسة مالية أخرى مصنفًا على أنه سلس أو سيئ وفي الوقت نفسه يتم الاطلاع على *DHN-BI*: *Daftar hitam nasional Bank Indonesia* (القائمة السوداء الوطنية لبنك إندونيسيا) لمعرفة سجل العملاء المحتملين في الجرائم العامة، مثل التورط في قضايا الاحتيال والسرقة وغسيل الأموال وتزوير الشيكات وغيرها من الجرائم، ويتولى فريق المراجعة من بنك الشريعة الرئيسي مراجعة سنوية أو عند الحاجة الملحة للتمويل، كما تتولى هيئة الخدمات المالية *OJK* القيام بوظائفها في هذا الشأن" (مقابلة،2020).

وعند المقابلة مع مسؤول آخر أوضح للباحث "أن المصرف يقوم في حالة تهرب العميل عن السداد يتم جمع مكثف للمعلومات عنه وإعطاء خطابات تحذير ثم فرض غرامات ثم اللجوء إلى مزاد علني للممتلكات الواقعة في تصرف البنك،

ويتم تطبيق قاعدة C5: (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الشرط) وهي نفس إجابة المسؤول السابق. وقال بالنسبة للأفراد والجهات غير المنضبطة فسوف تخضع للقائمة السوداء وهي القائمة السوداء الوطنية التي يعدها البنك الإندونيسي" (مقابلة،2020).

بينما أكد المسؤول الآخر في نفس هذا البنك ماندیري الشرعي على ما ذكره زميلاه "بأن العميل إذا لم يكن منتظما في سداد أقساط الائتمان، فقد يكون لذلك تأثير على سمعة العميل وسيتم توجيهه لبيع الضمانات التي تحت تصرف البنك، ويتم إعادة هيكلة التمويل مع العميل، بإعادة تحليل الأنشطة التجارية للعميل، إذا أمكن الاتفاق معه يمكن إجراء إعادة جدولة سداد الأقساط لإعادة هيكلة الائتمان أو المدفوعات للوصول لحل وسط، وهو اتصال مباشر مع العميل، ويمكن له أن يقدم سبب مشكلة تعثر التمويل حتى يتمكن البنك بعد ذلك من اتخاذ قرار أو اتخاذ إجراء لحلها، وفي حالة فشل ذلك تقدم رسالة تحذير فإن لم تنجح العملية بعدها سيقوم البنك بإجراء مزاد علني لضمان العميل بسبب التأخر في الدفع، ويتم من خلال بيع البضائع التي يتم استخدامها كضمان لسداد التمويل، يتم ذلك من قبل البنك عندما يكون العميل غير قادر فعلاً على سداد ديون البنك، وسيواجه العميل صعوبة في المعاملات المصرفية لاحقاً، كذلك سيتم إدراجه في القائمة السوداء للخدمات المصرفية *(DHN) Daftar hitam nasional Bank Indonesia* والتي لها تأثير على سمعة العميل في أي نشاط مصرفي أو تمويلي في البلاد" (مقابلة،2020).

في مصرف ماندیري شريعة وحسب الوثائق والتقارير السنوية المالية للمصرف وبداية بشأن تقييم إدارة المخاطر وجد الباحث أن مصرف ماندیري شريعة يولي هذه المهمة لمجلس الإدارة ومعه مجلس المفوضين وكذلك لجنة مراقبة المخاطر مع الاستعانة بهيئة الرقابة الشرعية، بشأن القيام بتقييم فعالية تنفيذ إدارة المخاطر بشكل مستمر، يتمثل أحد أشكال التقييم في الاجتماعات المنتظمة بشأن تنفيذ السياسات وإدارة المخاطر لكل من المخاطر الرئيسية والمخاطر الأخرى، ويتم تقييم إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

1. تخفيض حصة المدين الأساسي.
2. تحسين جودة التمويل، من خلال التحصيل وإعادة الهيكلة وتصفية الضمانات.
3. تعزيز مراقبة قائمة المدين وإعادة الهيكلة.
4. دمج عمليات التتبع وأدوات قائمة المراقبة في التمويل بالجملة لتعزيز نظم المعلومات في إدارة المخاطر.
5. زيادة كفاءة الموارد البشرية لدعم أنشطة التمويل من خلال التدريب الداخلي والخارجي وزيادة فترة التدريب في المصرف الأم (وثائق،2019).

وكذلك بعد اطلاع الباحث على وثائق مصرف ماندیري شريعة تبين له أن الخطوات التي اتخذها البنك لتَّسْيِيرِ وتقليل مخاطر الائتمان تشمل ما يلي:

1. تحديث إجراءات العمل القياسية لتمويل كل قطاع ومنتج تمويلي.

2. تحديث تصنيف القطاع الاقتصادي للتمويل.
3. المراقبة والمحافظة على تركز محفظة تمويل القطاع الصناعي من خلال إنشاء صناعات محددة.
4. تحديث معايير قبول الصناعة لعدة قطاعات صناعية.
5. تطبيق مبدأ العيون الأربع في عمليات التمويل.
6. تطبيق نظام التقييم الائتماني لنظام تمويل التجزئة.
7. تنفيذ أدوات قائمة المراقبة لمراقبة أداء المدين، ووضع استراتيجيات الحسابات.
8. تحسين جودة التمويل بحيث يكون قادرًا على الدفع من خلال:

أ. إعادة الهيكلة المبكرة للعملاء الذين يتوقع إمكانية تخفيض التصنيف لهم.

ب. المراقبة الدقيقة للعملاء المدرجين في قائمة المراقبة.

9. التعامل مع مشاكل التمويل من خلال:

أ. تمويل التنمية المتعثرة ويتم من خلال التجميع المكثف للعملاء، سواء من خلال التجميع عن بعد أو التجميع الميداني.

ب. تمويل الإنقاذ المتعثر، من خلال:

1) تمويل إعادة الهيكلة: إعادة الهيكلة التمويلية هي محاولة يبذلها البنك من أجل مساعدة العملاء في استكمال التزاماتهم، من بين عدة أمور من خلال إعادة الجدولة وإعادة التهيئة وإعادة الهيكلة.

2) المساعدة الإدارية وهي استشارة مهنية ومساعدة إدارية يقدمها البنك للعملاء الذين لا يزال لديهم توقعات ولديهم نوايا حسنة لسداد التزاماتهم، لكنهم ضعفاء في إدارة شركاتهم.

فيما يتم تقديم الحلول في مشاكل التمويل من خلال (وثائق،2019):

1) التجديد: هو عقد يتسبب في إنهاء ارتباط ينشأ في نفس الوقت عن ارتباط آخر كبديل عن الارتباط الأصلي.
2) التعويض: هو إحدى طرق إنهاء الارتباط بسبب موقف يكون فيه (شخصان) / طرفان أحد المدينين مقابل الآخر ويكون التعويض متاحًا قانونًا دون الحاجة إلى بيان من الأطراف.
3) تصفية الضمانات: تصفية الضمانات هي استرداد أو بيع الضمانات، والتي تُستخدم عائداتها لتسوية التزامات العميل تجاه البنك، إما من قبل العميل المعني أو من قبل مالك الضمان بموافقة البنك وتحت إشرافه.
4) الاستبدال: هو نقل حقوق الدائن (البنك) إلى طرف ثالث بسبب سداد التزامات العميل (السداد) للدائن (البنك) من قبل الطرف الثالث.
5) تسوية التمويل من خلال تسوية المحاكم من خلال المحاكم للعملاء الذين لم يعودوا معهم أمل وليس لديهم حسن النية لإكمال التزاماتهم.

10. القيام بإجراء اختبار المحفظة.

بالنسبة للموجودات المالية المعترف بها في بيان المركز المالي، فإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان يجب أن يساوي القيمة الدفترية، بالنسبة للضمان المصرفي وخطاب الاعتماد المستندي، وخطاب الاعتماد غير القابل للإلغاء يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو الحد الأقصى للمبلغ الذي يجب أن يدفعه البنك في حالة حدوث المسؤولية عن الضمان المصرفي، وخطاب الاعتماد المستندي وخطاب الاعتماد غير القابل للإلغاء. وفقًا لمحاسبة المرابحة فإن الأصول المالية المملوكة للبنك هي ذمم مرابحة، ومع ذلك بالنسبة للإفصاحات المعروضة في إدارة مخاطر الائتمان، يعرض البنك أيضًا الأصول التي لم يتم تصنيفها كموجودات مالية؛ ولكن بها مخاطر ائتمانية من أجل تقديم صورة أكثر شمولاً عن التعرض لمخاطر الائتمان، مثل مديني المرابحة، وذمم الإجارة المدينة، وأقساط القرض، وتمويل المضاربة، وتمويل المشاركة، وبذلك يستخدم البنك الضمانات لتقليل المخاطر الائتمان (وثائق،2019).

فيما يخص البنك الثاني وهو *BRI* الشرعي فقد أوضح مسؤول البنك خلال المقابلة معه: "بأن عملية تَّسْيِيرِ وإدارة مخاطر الائتمان تتم وفق خطوات محددة تبدأ بالاتصال بالعميل ثم شطب اسمه من أي تمويل جديد ما لم يثبت حسن نيته ويقدم أسباباً مقنعة لتأخره وأخيراً يتم بيع ممتلكاته التي هي ضمانات لدى البنك في المزاد العلني، أي بيع بعض أصوله لمعالجة الخسارة"(مقابلة، 2020).

بينما أضاف المسؤول الآخر في هذا المصرف الشرعي "بالنسبة للعملاء المتأخرين عن السداد تتم التسوية بطريقة ودية، وإذا لم يتم التوصل على اتفاق يتم إتباع المعالجة بشكل قانوني، وقال بأن المخاطر تكاد هي نفسها البنوك التقليدية، لذلك علينا أن نكون أذكياء في اختيار عملائنا، وعن سؤال الباحث كيف يتصرف البنك إذا تبين لديه بعد منح الائتمان أن سمعة العميل ليست جيدة؟ فأجاب طالما يتم تنفيذ الأقساط وفقًا لقواعد البنك فلا مشكلة، وقال بأن الصعوبات في إدارة المخاطر في البنك تعالج خلال الامتثال لجميع القواعد التي تم وضعها لتقليل المخاطر، ويبقى التحقق من القدرة التجارية للعملاء أفضل طريق لذلك"(مقابلة، 2020).

فيما أضاف مسؤول آخر في المقابلة معه: "بأن العميل الذي يثبت عدم تقيده بالشروط في الائتمان سوف يمنع من التعامل في الائتمان لاحقا ويتم تدرج التعامل مع العميل الذي لا يتقيد ويعرض المصرف لحد كبير من مخاطر الائتمان إلى إعادة هيكلة ثم الإخطار ببيع الأصول ثم البيع في المزاد العلني، وقال بأن تقييم المخاطر في هذا البنك يعتمد على نظام C5 وهو ما أشار إليه الزملاء فيما سبق في نفس هذا البنك، وقال تتم مراقبة مخاطر الائتمان من خلال جهات داخلية وخارجية الجهة الخارجية هي: بنك إندونيسيا، والداخلية هي لجان التدقيق الداخلي، فيما تلتزم هذا لإدارة بقرارات إدارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر في البنوك" (مقابلة،2020).

في المقابلة الأخرى مع أحد المسؤولين بنفس البنك *BRI* الشرعي وبشأن الخطوات التي يتم إتباعها في حالة تقصير العميل عن السداد قال: "في أول الخطوات ومن أجل معالجة الائتمان يقوم البنك بالتحقق من (*Sistem Informasi*

SID (Debitur (نظام معلومات المدين) هذا يعني أن البنك يراجع بطاقة التقرير الائتماني للعميل (الاسم وعنوانه والتسهيلات الائتمانية التي تم استلامها والضمانات)" (مقابلة،2020).

وبعد اطلاع الباحث على وثائق بنك *BRI* الشرعي تبين له أن مهام لجنة تقييم المخاطر الائتمانية في هذا البنك تقع ضمن اللجنة الدائمة لكل أنواع المخاطر ومهامها كما يلي:

1. تقييم سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تعدها الإدارة على أساس سنوي.
2. تقييم تقرير مساءلة مجلس الإدارة عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر.
3. تقييم تقارير ملف تعريف المخاطر ربع السنوية وتنفيذ عمليات إدارة المخاطر، لتقديم مزيد من المدخلات إلى مجلس المفوضين حول ظروف المخاطر التي يواجهها البنك بالإضافة إلى اقتراح خطوات للتخفيف من هذه المخاطر حتى يتمكن مجلس المفوضين من تقديم مدخلات للخطوات التصحيحية للبنك إلى المدراء إذا لزم الأمر بشكل فعال بعد موافقة *OJK* المسؤولة عن استقلالية لجنة تقييم المخاطر.

وتتمتع لجنة تقييم المخاطر باستقلالية حيث تتولى لجنة تقييم المخاطر مهامها ومسؤولياتها بمهنية واستقلالية تامة، تقدم اللجنة أهدافًا ورأيًا وتوصيات مستقلة، وهي خاضعة للمساءلة دون ضغوط من أي طرف في تقييم المخاطر المحتملة، وبالتالي فإن ممارسات حوكمة الشركات الجيدة تعمل بشكل جيد ووفقًا للإجراءات (وثائق،2019). أما عن الخطوات العامة التي يتم اتخاذها لإدارة وتَّسْيِير وتخفيف هذه المخاطر فهي:

1. تحليل طلب التمويل من العملاء المحتملين.
2. مراجعة سياسات التمويل وإجراءات التشغيل الموحدة لكل قطاع تمويل.
3. تطوير نظام منشأ للقروض للتمويل الأصغر والاستهلاكي كأداة تساعد على تقليل مخاطر التمويل.
4. تحديد السوق المستهدف للعملاء من أجل توقع حدوث التمويل المتعثر *(NPF)*.
5. إجراء تحليل محفظة للتمويل المقدم بناءً على قطاع الأعمال والقطاع الصناعي.
6. تحديد الحد الأقصى للتوزيع الداخلي للأموال.
7. تحليل تأثير تمويل البنك بسبب هبوط أسعار السلع وانخفاض الصادرات.
8. تقرير موجز عن المخاطر والذي يشمل التحديد والقياس والرقابة (وثائق، 2019).

النتائج

بعد عرض وتحليل البيانات بشأن تَّسْيِير المصارف التقليدية لمخاطر الائتمان تبين أن لهذه المصارف طرق لمواجهتها والحد من هذه المخاطر، وتعتمد على حسب أسباب المخاطر ففي حال امتناع العميل عن دفع أقساطه يتم التوقف في التعامل معه على الفور إذا كان لديه معاملات أخرى، ريثما يتم النظر في النواحي القانونية الأخرى، وتتم الرقابة بشكل دوري

ومستمر ويتم إعداد تقرير بشكل دوري يصدر من هيئة الخدمات المالية، وهي الجهة المسؤولة عن الاشراف على المخاطر، ويتم مراقبة وضع العملاء باستمرار مع الاتصال بالمصارف الأخرى، ويتم الاتصال والتسوية الودية مع العميل، وإعادة الهيكلة أو التسوية التدريجية أو المجدولة، وفي حالة تأخر العملاء عن الدفع فيتم إرسال رسالة تحذير أولاً ثم التفاوض معه، وإعادة الهيكلة أو الجدولة للدين معه، ويتم اللجوء للخطوة التالية وهي تنفيذ الضمانات المقدمة منه والغرامات.

ويشمل التقييم قدرة العميل ورأس ماله وسمعته في السوق والضمانات المقدمة منه ويتم باستمرار مراقبة حد الإقراض القانوني في الائتمان (*BMPK*) تجنباً للمخاطر، وتقييم المخاطر يتم بشكل دوري، ويتم من خلال إجراء فحص شامل تجاري للعميل، من خلال التعاون وبالاشتراك مع فريق من المصرف الرئيسي.

ويتبع المصرف التقليدي عدة طريق لتقييم المخاطر الائتمانية من أبرزها شخصية العميل وتقييم مدى قدرته ورأس ماله، كما يتم تطبيق مبدأ أربع نقاط (العيون الأربع) أي أن كل إنهاء للائتمان يشمل وحدة الأعمال ووحدة إدارة مخاطر الائتمان بشكل مستقل للحصول على قرارات موضوعية، ويعني الفصل بين وظيفة منشئ الائتمان وصانع القرار، ويتم تنفيذ آلية مبدأ العيون الأربع من قبل لجنة الائتمان وفقًا لحدود السلطة حيث يتم تنفيذ عملية إنهاء الائتمان من خلال آلية اجتماع لجنة الائتمان، وتتم السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال قرارات الائتمان التي تأخذ بعين الاعتبار جوانب تحليل الضمانات، والتي يجب أن تتوافق مع الحد الأدنى للقرض لقيمة القرض.

بعد عرض وتحليل البيانات بشأن تَّسْيِيرِ المصارف الإسلامية لمخاطر الائتمان، اتضح أن البنك الإسلامي يولي هذه المهمة لمجلس الإدارة ومعه مجلس المفوضين وكذلك لجنة مراقبة المخاطر الشرعية، مع الاستعانة بهيئة الرقابة الشرعية. وبشأن تقييم المخاطر يتم تطبيق قاعدة C5 (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الحالة). وفي هذا التحليل الشامل يطلع البنك على القائمة السوداء الوطنية لبنك إندونيسيا لمعرفة سجل العملاء المحتملين لمعرفة حسن سمعتهم وخلوهم من الجرائم.

وفي شأن خطوات البنك الإسلامي للتقليل من خطر الائتمان يلجأ لخطوات وهي تخفيض حصة العميل المتعثر في الآتي: تحديث التعامل مع القطاع المنتمي له، وتطبيق مبدأ العيون الأربع في عمليات التمويل، وتحسين جودة التمويل بحيث يكون قادرًا على الدفع من خلال إعادة الهيكلة للعملاء، والمراقبة الدقيقة للعملاء المدرجين في قائمة المراقبة، ثم التعامل مع مشاكل التمويل من خلال التعامل مع التمويل المتعثر من خلال إعادة الهيكلة التمويلية وبإعادة الجدولة، وتمديد موعد الأقساط، والمساعدة الإدارية، كما يتم التجديد للعقود خاصة في حالة تعذر السداد بسبب إفلاس العميل، بإطار زمني أطول عما كان عليه في السابق، ثم التعويض وتصفية الضمانات والاستبدال بنقل حقوق الدائن لطرف ثالث، وبتسوية التمويل من خلال المحاكم.

ونلاحظ تدرج البنك الإسلامي في حالة تأخر أو عدم رغبة العميل في سداد ما عليه: بداية بالاتصال بشكل مباشر مع العميل، ويمكن له أن يقدم سبب مشكلة تعثر التمويل حتى يتمكن البنك بعد ذلك من اتخاذ إجراء بالخصوص، كما يتم فرض غرامات لكنها لا تتبع نظام الفائدة المتبعة في البنوك التقليدية وهي متفق عليها لا تتعلق بمدد زمنية، وفي

حالة فشل ذلك تقدم رسالة تحذير فإن لم تنجح العملية بعدها سيقوم البنك بإجراء وتنفيذ مزاد علني لضمان العميل بسبب التأخر في الدفع، ويتم استخدام الضمانات لسداد التمويل وأنواع الضمانات التي يمكن استخدامها هي الأموال النقدية، والآلات والأراضي والمركبات والمخزون، والأوراق المالية، وسيواجه العميل غير الملتزم صعوبة في المعاملات المصرفية لاحقاً، كذلك سيتم إدراجه في القائمة السوداء للخدمات المصرفية.

الخاتمة

تُسيّر المصارف التقليدية مخاطر الائتمان عن طريق لجان المخاطر وتتم الرقابة بشكل دوري ومستمر ويتم إعداد تقرير بشكل دوري يصدر من هيئة الخدمات المالية، وهي الجهة المسؤولة عن الاشراف على المخاطر، ويتم مراقبة وضع العملاء باستمرار مع الاتصال بالمصارف الأخرى، وفي حالة تأخر العملاء عن الدفع يتم اللجوء لعدة خطوات منها الضمانات والغرامات. ويشمل التقييم لمخاطر الائتمان قدرة العميل ورأس ماله وسمعته في السوق والضمانات المقدمة منه، ويتبع المصرف التقليدي عدة طريق لتقييم المخاطر الائتمانية من أبرزها تقييم مدى قدرة وشخصية العميل ورأس ماله، وهما من بنود نظام C5، كما يتم تطبيق مبدأ أربع نقاط (العيون الأربع). تقوم المصارف الإسلامية بتَّسْيِيرِ مخاطر الائتمان عن طريق لجنة تتكون من مجلس الإدارة ومعه مجلس المفوضين وكذلك لجنة مراقبة المخاطر الشرعية، مع الاستعانة بهيئة الرقابة الشرعية، ويطبق نظام C5 ويقوم المصرف الإسلامي بخطوات للتقليل من خطر الائتمان ومواجهته وهي تخفيض حصة العميل المتعثر، وتطبيق مبدأ العيون الأربع، وتحسين جودة التمويل ويتم التدرج في المعالجة بإعادة الهيكلة للعملاء، والمراقبة الدقيقة للعملاء المدرجين في قائمة المراقبة، والمساعدة الإدارية، كما يتم التجديد للعقود خاصة في حالة تعذر السداد بسبب إفلاس العميل، بإطار زمني أطول عما كان عليه في السابق، والاستبدال بنقل حقوق الدائن لطرف ثالث، ثم التعويض وتصفية الضمانات وتنفيذ مزاد علني لضمان العميل، وإدراج العمل في القائمة السوداء للخدمات المصرفية وبتسوية التمويل من خلال المحاكم.

المراجع

أحمد، ضرار الماحي العبيد، أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية إدارتها، "ندوة بنك السودان المركزي". جامعة الجزيرة، السودان، 20 ديسمبر 2011م.

أربيعة، هند عبد العزيز، منهج البحث الوصفي الوثائقي (المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود، 2021م)، 21

بدران، أحمد جابر، كتاب الشروط وعلوم الصكوك للإمام أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي: مع دراسة عن الصكوك الإسلامية .القاهرة: دار النشر للجامعات، 2017م.

بركتي، (ال)، محمد عميم الإحسان، التعريفات الفقهية، معجم يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والأصوليين وغيرهم من علماء الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م.

بن العامر، نعيمة، المخاطرة والتنظيم الاحترازي"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004م.

بن علي، لعزوز، جامعة الشلف، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث. العدد 7، الجزائر، 2010م.

بهاء الدين، حمريط، "أهمية التحليل المالي في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري". رسالة ماجستير.جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018م.

بوعلي، دليلة، "إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة". رسالة ماجستير. جامعة المسيلة، الجزائر، 2015م.

جزائري، (ال)، نائل رسول سعيد، "السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي". رسالة ماجستير. الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2008م.

جوزية، (ال)، محمد بن أبي بكر ابن قيم. زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: عماد البارودي، مصر: المكتبة التوفيقية، مجهول سنة النشر.

حضيري، (ال)، محسن أحمد، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق .عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 1994م.

حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م.

خلايفية، شافية، "إدارة الخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة". رسالة ماجستير. جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016م.

رستم، بامبانج ريانتو، إدارة مخاطر الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا. جاكرتا: ساليمبا إمبات، 2013م.

سلام، أسامة عزمي، وموسى، وشقري نوري، إدارة المخاطر والتامين. عمان. دار حامد للنشر والتوزيع، 2007م.

صالح، مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ضمن الملتقى الدولي جول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة، الجزائر، 20 أكتوبر 2009م.

صليبا، جميل، أساليب البحث العلمي .بيروت لبنان: منشورات عويدات، 1987م.

عباس، على، "تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات، دراسة تحليلية على شركات التضامن الأردنية"، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد 2، المجلد 1، العراق، 2011م.

عفانة، محمد كمال، إدارة الائتمان المصرفي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015م.

فارس، (ابن)، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.

قندوز، عبد الكريم أحمد، التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي، لندن، دار إي كتب، 2018م.

قندوز، عبد الكريم أحمد، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، مجلة دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020م.

كبيسي، (ال)، عبد العزيز شاكر، "المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة" .بحث مقدم للمؤتمر العاشر للمؤسسات المالية الإسلامية، 2005م.

مغربي، (ال)، عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية .جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2004م.

Kasmir،"Manajemen Perbankan".Edisi Revisi،. Jakarta: Raja Grafindo Persada ،2012.

Rahmani Timorita ،Manajemen Risiko Perbankan Syariah، Jurnal Ekonomi Islam. Vol. III ، No. 2 ،Desember ،2009.